الثعورة



خ قضایا وناس

6 آلاف حالة سنوية جديدة مصابة بالسرطان في اليمن

رئيسالمجلس العلميبالمركز الوطني لعُلاج الأورام:



■ لا يوجد هناك مصطلح علاج أصلي وفعالية الأدوية تقل بتقدم حالات المرض..



چ لقاء / نافع الحكيمي

بصاب المُنات من اليمنيين سـنويا بالسـرطان نتيجة التسـاهل في الوقاية والمارسات الخاطئة وغياب الفحص الدوري الشامل عن اهتمامات الأغلبية العظمى من المواطنين لتتفاقم مراحل إصابتهم بالأمراض الخطيرة والتي منها السرطان ليتجه بعدها للعلاج سواء بالخارج أو الداخل والكثيريـن يعالجـون في الركز الوطني للأورام .. للمزيد من التفاصيل حول إصابات السرطان وغيرها كان لناهذا اللقاء بالدكتور محمد درهم رئيس الجلس العلمي بالركز الوطني لعلاج الأورام.

السرطان كلمة مقلقة لكن هناك علاجات لكثير من حالات السرطان يمكن أن تعالج بصفة كاملة حيث أن 60% من الحالات للكبار و80% من حالاتٍ الأطفال يتم علاجها والشرط الرئيسي للعلاجأن يتم التشخيص في المراحل الأولى للمرض وكلما كان التشخيص للإصابة دقيقا وسرعة علاجه مبكرا كان العلاج أسرع ومفيد.

ويستقبل المركز الوطني للأورام 6 آلاف حالة سنوية جديدة هذه الأرقام للأشخاص القادرين على الوصول للمركز والكثير من الحالات لا تصل إلى المركز، الاحصائيات الدولية تقول أن لكل 100 ألف حالة هناك 120-80 حالة مصابة ونحن في اليمن ما

بين 120-100 حالة تقريبا بين كل مائة ألف مواطن أن لم تكن أكثر أي بمعدل 22 ألف حالة سنويا.. ويقدم المركز خدمات مجانية كاملة وأغلب العلاجات متوفرة لدى المركز وما هو غير موجود لا يتوفر في السوق نتيجة أسعارها العالية جدا وحول الدعم الحكومي قال الدكتور محمد درهم رئيس المجلس العلمي بالمركز الوطني لعلاج الأورام أن المركز مدعوم حكوميا بمليار وثمانمائة مليون ريال سنويا ..بالإضافة إلى أن هناك اتفاقية مع مستشفي 57357 للأطفال بجمهورية مصر العربية لاستقبال حالات من الأطفال اليمنيين واتفاقية أخرى مع المعهد القومي للأورام في مصر لكنها لم تفعل 100%

وحول أنواع السرطان المنتشرة في بلادنا يقول رئيس المجلس العلمي بالمركز الوطني لعلاج الأورام أن سرطان تجويف الفم والرأس والعنق يأتي في رأس قائمة الحالات الوافدة للمركز يليها سرطأن الغدد وسرطان الثدى الذي يعد الأعلى لدى النساء من بين الإصابات السرطانية الأخرى ومن ثم الجهاز الهضمي والكبد نتيجة الإصابة بفيروسات الكبد b-c التي تتحول في المراحل المتأخرة وكذلك إصابات البلهارسيا التي تؤدي في بعض الحالات

العلاجات

إلى المركز

سرطان الفم والثدي اكثر الحالات الوافدة

وبخصوص الطرق العلاجية لمرضى السرطان أوضح الدكتور محمد درهم أن الخطوط العلاجية تتكون من العلاج الجراحي والعلاج الكيميائي والعلاج الإشعاعي والعلَّاج الهرمونِّي وهنَّاك العلاَّج الموجه وهو الأكثَّر نجاحــا..مؤكــدا أن فائدة العلاج تعتمــد على الخطوات الأولى من التشخيص السليم و تحديد أماكن المرض بدقة ومن ثم اختيار العلاج المناسب حيث يجبأن توضع خطة جماعية للعلاج يدخل بها الاخصائي الجراحي والإشعاعي والكيماوي والهدف من العلاج هو ألشـقاء لكن عندما يأتي المريـض في مراحل متقدمة كالمرحلة الثالثة أو الرابعة من المرضِ يتحول العلاج إلى علاج تلطيفي وتخفيفي ..وهنا يأتي أهمية الكشف المبكر والتشخيص المبكر والتشخيص المبكر للحالة وأضاف الدكتور درهم أن توفير العلاجات بشكل كامل مستحيل لأنه

يتطور يوما بعديوم والطب الحديث مركز على العلاج الموجه وهذا لا تستطيع تقديمه الكثير من الدول وهو بحاجة إلى تأمين صحتى وبالنسبة لعلاجات الخط الأول والثاني الكيماوي والإشعاعية فهي متوفرة لدى المركز إضافة إلى العلاج الداعم .. وأكد على أهمية العلاج الموجه لكونه يركز على الخلايا المصابة فقط ولا يعرض بقية الجسم للأعراض الجانبية فهو يستهدف الخلايا السرطانية مثل بقية العلاجات ورغم ذلك فهي بحاجه لبقية العلاجات السابقة ومن ذلك سرطان الدم الحاد ..

بين الجودة والاحتكار

وفي ما يتعلق بشكوك عدد من المرضى من أصلية العلاج المقدم لهم يؤكد رئيس المجلس العلمي بالمركز الوطني لعلج الأورام انه لا يوجد هناك مصطلح علاج أصلي وآخـر غير أصلي ولذلك هناك مختبرات في كلّ الدولّ

تقوم بفحص الأدوية التي تباع في بلدانها ونحن في اليمن نفتقر لهذه المختبرات وكثير من العلاجات تدخل بطرق غير رسمية والخوف هنا في احتمال أن تكون هذه الأدوية غير فعالة ..موضحا أن العلاج يصنع في كثير من الدول من قبل العديد من الشركات فقط هناك عدد من الشركات التي تحتكر الأدوية في أميركا وغيرها من الدول الأوروبية والتي تقوم أولا بالأبحاث والاختبارات ومن ثم بالدعاية لتنفق بذلك الملايين من الدولارات وبالتالي فان مسميات هذه الأدوية هي ما يتم الحديث عنه في المؤتمرات وغيرها ولكن هناك العديد من شركات الدواء التي تكرر صناعة الدواء بعد انتهاء احتكاره من قبل الشرّكات المخترعة للعقار في الكثير من الدول و الرقابة على الأدوية تختلف مستوياتها من دولة لأخرى ولذلك يجب أن تكون هناك مختبرات ذات تقنيات عالية ومتطورة لفحص فعالية هـذه الأدويـة ..فالمركب العلميهو مركب واحد وكل

الاختلاف في المسميات التجارية فقط.

وعن طرق الوقاية يؤكد الدكتور محمدانه يمكن الوقاية بنسب كبيرة تصل إلى 40% إذا عرفنا فقط أن التدخين ومشتقاته إذا تجنبناها نكون حمينا أنفسنا بنسبة 30% إضافة إلى الشمة وغيرها وعلى سبيل المثال سرطان تجويف الفم والعنق نسبته العالمية 3% في دول مثل الهند وباكستان تصل النسبة إلى 30% وتتجاوزه واليمن اعتقد أنها نفس النسبة وبالتالي إذا ابتعد

الشخص عن ممارسة هذه العادات السيئة سوف تقل نسب الإصابة بهذا النوع من السرطان لديه ..أما القات والتغذية بالنسبة لليمني يؤدي إلى السرطان فالقات والسموم والأطعمة وطريقة تحضيرها تحول هذه الأطعمة من مواد مفيدة الى مواد مسرطنة وعلى سبيل المثال (الشبس) الذي يحضر من البطاطس ويتم قليه بدرجة حرارة عالية تؤدى إلى تكوين مواد مسرطنة فالقلي أكثر من مرة إضافة للتبريد والتسخين يعمل على تكوين مواد مسرطنة..

أما الصعوبات التي تواجه المركز الوطني للأورام يلخصها رئيس المجلس العلمي بالمركز الدكتور محمد درهم في عدم قدرة المركز على مواكبة التطوير في توفير الأجهزة الحديثة التي تتطور عاما بعد عام مثل الجهاز الاشعاعي الذي وعدنا بتوفيره بشهر ابريل القادم .. ووسائل تتعلق بالجانب التشخيصي نأمل توفرها مع الانتهاء من المبنى الجديد ..

وحول التعامل مع المصابين قال الدكتور درهم:أن المتعلمين اكثر صعوبة من غير المتعلمين ..حيث أن المريض يصاب بصدمة ونحن نعمل على السيطرة على المريض نفسيا ولدينا مستشار نفسي لكن قليل من يوافق الذهاب إليه .. وأضاف: أن هناك نجاحات كبيرة لنا رغم حاجتنا للتطوير في الأجهزة ونحن نعمل عليها.

المساعد العامري يستحق الاهتمام



واحد من رجال الأمن الذين يستحقون الإشادة والشكر لأنه يتفانى في أداء عمله ويخلص فيه، ولا يتورع في

خدمة المواطنين. مثل هـؤلاء يسـتحق الثناء لأن الناس يثنون عليه وسمعته طيبة، ونحن نتمنى على الداخلية الاهتمام بالمساعد العامري وأمثاله ممن يتفاعلون مع قضايا الناس.

كتب: معاذ القرشي

لا تـزال حادثة العـرضي حاضرة في الذاكـرة الجمعية للإنسان اليمني، مظاهر الحزن بادية على الأطفال والنساء، ألم الفقد يقطع أهالي الضحايا من الوريد إلى الوريد، لكن الحياة تدعونا إلى أن نعيشها ولا يعني ذلك أن نعيشها ونترك أصحاب الفكر الأسود يرسمون معطيات جريمتهم القادمة بينما نظل مصدومين من

ولكن من خلال سد بعض من الثقوب التى تظل تنفذ منها القاعدة، هذه الثقوب لا تستطيع أجهزة الدولة وحدها سدها بل تحتاج لوعي مجتمعي وثقافة مجتمعية تبرزالضرر الكبير الذي سيحصل إذاما استمررنا في النظر إليها على أنها مجرد جزئيات لا تستحق الاهتمام، ولأهمية هذه الثقوب على أمن المواطنين نعرضها بشيء من التفصيل مساهمة في حماية أمننا القومي وخاصة في قضايا مكافحة

الثقبالأول

حصرياً في اليمن امتلاك سيارة يعنى أن تقودها فقط أغلب الحوادث الإرهابية التي ترتكب وتستخدم فيها السيارات تكشف التحقيقات بعدها أنها ملك لشخص لاعلم له بالحادثة لامن قريب ولا من بعيد، وكل ما في الأمر أن السيارة كانت مسروقة

أهمل صاحبها وكذلك رجال الأمن في البحث عنها ويستخدمها الإرهابيون في القيام بعمليات التفجير سواء في عمليات تفجير عن بعد أو بعمليات

ثلاثة ثقوب تمرمنها القاعدة

وهذا يجعل السيارة قاتلاً مجهولاً طالما لم تدل على مالكها الفعلي وقت ارتكاب الجريمة، فهذا يمثل تحايلاً على سلطة القانون، وهو ثقب من ضمن ثقوب كثيرة تنفذ منها القاعدة .. وفي وضع كهذا يجب بذل جهد مضاعف في ضبط السيارة المسروقة وتقديم من قام بسرقتها إلى العدالة لينال جزاء ما اقترفه، لكن أن يـترك الأمر لكى تستخدمه عصابات الموت فهذا أمر مرفوض، خاصة إذا عرفناأن الإرهابيين يقومون بوضع أرقام جهات أمنية أو عسكرية على السيارات المسروقة أصلاً، وهذا يجعلها تمر دون رقابة كافية من النقاط الأمنية .. لهذا على الجهات المختصة تحرى الدقة وطلب وثائق أي سيارة تمر ووثائق سائقها بما فيها السيارات التي تحمل أرقاما عسكرية، أما أن نظل في حالة حسن النية والعجلة في تقدير العوائق فمعناه أن نبقي على القاتل الحقيقي طليقا يفعل ما

الثقبالثاني

استئجار المساكن أسهل من شراء علبة سيجارة إن الحصول على مسكن عن طريق الإيجار في اليمن أمر متاح لمن يريد في غياب رقابة وإشراف أي جهة أمنية، فيكفي أن تدفع أكثر للحصول على سكن لا يهتم من يؤجره بشخصية من قام باستئجار البيت

263 هم ضحايا الألغام لهذا العام

ودفع المال ومن أين أتى، وما الغرض من استئجار البيت وكم فترة الإقامة المطلوبة، كل هذه التساؤلات على أهميتها للأسف ليست في عقلية أي جهة، وهنا يستطيع تنظيم القاعدة الاختراق، ويستطيع حتى الحصول على مكان يعد فيه عمليته القادمة بالقرب من أحهزة مكافحته المختلفة.

في ظل أوضاع أمنية مضطربة يشهدها اليمن، لماذا لا يكون قسم الشرطة طرفاً في عملية تأجير المساكن، مثلا يمنع تأجير المساكن والمحلات إلا بعد تعبئة استمارة بكل المعلومات عن المستأجر، ويتم اعتماد هذه المعلومات من قبل قسم الشرطة بعد التأكد من صحتها بحيث لا تكتمل عملية التأجير إلا بهذه الإجراءات..مثل هذا كان معمولا به في عدن، حيث يتم تسجيل أي ساكن جديد في الحي لدى لجان الدفاع الشعبى، وكانت هذه اللجان تقوم بدور إيجابي وفاعل في حفظ أمن المواطنين لأن أمن المواطنين قبل أن يكون مسـئولية جهات مختصة هو مسئولية

إن إيقاع الحياة المتسارع وما يحدث من جرائم يدلل على عدم فاعلية نظام الاعتماد على حهود عاقل الحارة في جمع المعلومات أصبح غير مجد، فالمطلوب معلومات تخدم العمل الأمنى لا تكون عبئا عليه، رقابة أقسام الشرطة في هذا الجانب لا غنى عنها حتى

لا تقيد كثير من الجرائم ضد مجهول، ليس في قضايا الإرهاب ولكن في كل القضايا.

أما أن يظل الوضع كما هو عليه فمعناه أن العقل الأمني لا يـزال في إجـازة وسـتزيد الجرائم من هذا النوع، لأن هناك غموضا اكتنف المشهد من أوله إلى أخره، غيبت فيه عين الدولة بوعي أو ربما بدون وعي عن أقدس واجباتها تجاه المواطن. قديقول قائل:لكن الرقابة على حياة الناس تعني

استعادة الدولة البوليسية، وأؤكد هنا أن الدولة التى تحرص على أمن واستقرار شعبها ليست دولة بوليسية، إنها دولة تعيى واجباتها وتعمل وفق مصالحها القومية، وإن لم تفعل ذلك تصبح مجرد هلام وليست دولة.

عدم أرشفة المعلومات وغياب قاعدة البيانات الوطنية

الدول تؤرشـف أحداث قرن ماض، ونحن لا نستطيع أرشفة معلومات ليوم واحد، هذا ألعجز المعلوماتي من ضمن الثقوب التي ينفذ منها أصحاب الفكر الأسود، حيث تضيع المعلومات ويغيب التحليل الدقيق لها، وعندما نحتاج لها تكون قد تبِخرت في الهواء، وكان الحل الذي لا يغضب أحدا إلا الضحايا وذويهم تسجيل الجريمة ضد مجهول كان بالقرب منا، مرَّ ومارس ما يحلو له وعاد من حيث جاء دون أن تلقى

له جهات الاختصاص بالأ، ليس لعدم القدرة ولكن لعدم إدراكها للطرق العلمية الحديثة في مكافحة الجريمة..نحن نشاهد تطوراً في الجريمة يمارسه من يقوم به مقابل تكلس في نفس المكان ونفس المستوى من الأداء،بل حتى ابتعاد أكثر عن المهارات العملية في حقل العمل الأمني والاستخباراتي في زمن كل وسائل التقنية متوفرة لخدمة الحفاظ على أمن

نحن عندما نطالب بقاعدة بيانات أمنية وطنية شاملة نطالب بوضع سياج أمني لا تستطيع أي قوة خرقة من خلال تحديث بيانات المواطنين ومكان سكنهم والعمل الذي يمارسونه وتنظيم دخول الوافدين ورصد تحركاتهم ومعرفة أماكن تواجدهم من خلال الهاتف الذي يجب أن يحمل هوية المتصل الحقيقية، ومن خلال التعاملات الالكترونية التي يقومون بها ومدى التزامهم بالقانون وعدم مخالفته، والكثير من الأهداف التي تصب في صالح معرفة المرتكبين الحقيقيين للجرائم،أما أن نظل ندفع ثمن حسن النوايا الذي للأسف تحول لدى اليمنيين إلى غباء قاتل، ونتيجة هذا الغباء زادت الثقوب التي تمر منها القاعدة ولم نشعر بخطرها إلا وقد طال كل الناس، فهل نعى ذلك ونغادر العشوائية في إدارة العمل الأمني وحشد طاقات المواطنين الذين ينتظرون مبادرة الدولة في خلق وعيى مجتمعي بخطورة الجريمة على من واستقرار وتنمية الوطن؟.

حقالرد

وصلنا رد حول ما تم نـشره في عدد سابق ننشره كما جاء ..عندما ينحرف ميزان العدل في القضاء وينجرف القضاة وراء الأطماع والشهوات الدنيوية الدنيئة، فإن مسار العدل سينحرف لا محالة من الحق إلى الباطل، فينصر الظالم ويخذل المظلوم، ويصبح القاضي أداة إفساد ونافخ كير، يفسد بين الناس ويشعل فتيل الفتن، فيبطل الحق ويحق الباطل، ويعين الظالم على المظلوم، وبذلك تنتزع ثقة المجتمع بالقضاء، فيعمد هذا إلى أخذ حقه بيده، وذاك تسول له نفسه قتل أخيه وأخذ ما ليس له بحق، وهنا تكون الطامة في ضياع الحقوق وتعطيل المصالح وإباحة الدماء والأموال، وهو ما يعني تعطيل القضاء لشرع

أن ما تناولته صحيفة (الشورة) بعددها (17902) يـوم الأحـد الموافـق 24/11/2013 مبصفحة قضايا وناس رقم (13) بعنوان أبناء الشمايتين بتعز يشكون قاضي محكمة الحجرية لمجلس القضاء الأعلى.

فقد جاء ما تم نـشره غير صحيحا بل ومخالف اللواقع وكان الأحـرى بهذه الوسائل المرموقة التحري والاستيثاق من الحقيقة قبل الوقوع في الخطأ الذي تم التدليس به عليهم.

وهنا نبين ذلك التدليس والكذب والافتراء، كون الحقيقة تتمثل فيما تم نشره بصحيفة الوسط الأسبوعية في ما أسمته الصحيفة بالمواطن عباس فحقيقة الأمر أن المذكور هو ذاك المتهم عباس عبده محمد ثابت والمتهم بقضية قتل وقد صدر الحكم عليه في شهر رجب 1433هـ من العام الماضي، والذي قضى منطوقه بالحكم بالدية والسبجن ثلاث سنوات، وقد شرف المتهم بالحكم وقبل به ولم يستأنف الحكم وهو الآن يقضي مدة العقوبة في السجن، كما أنه لم تقم المحكمة بتبرئة أي من المتهمين كما جاء في الحكم وهذا بعكس ما نشر بصحيفة الوسط. كما أن أمين السر محمد ياسين المقطري والتي ذكرته الصحيفة في سياق مقالها أنه كان هو أمين سر القضيتين حسب ما نشرته وما نعتته به من أخلال بالثقة وتلاعب بمحاضر القضيتين وتسريب الأحكام وتحريف محاضر الجلسات فإن الصحيفة بذلك تكون قد أسرفت بظلم ذلك أمين السر السالف ذكره، كون الحقيقة أن أمين السر الذي تولى القضيتين هو شخص آخر ليس ذلك الأمين المتهوم بل هو أمين السر نجيب يوسف حيدر الحكيمي، وكما هو مرفق صورة لوثائق وأوراق القضيتين الواضح فيهما أسماء أطراف القضية وموضوعهما ومكان وقوعهما وأسماء أمناء السر فيها.

• "الرد جاءنا من منظمة بيت الحرية"

يتزايد باستمرار سقوط الضحايا خصوصا من الأطفال بسبب الألغام الأرضية والأجسام التي لم تنفجر من مخلفات النزاعات المسلحة التي شهدتها المناطق المتأثرة بالصراع.

■ كتب/عبد الكريم مهيوب

وكانت آخر تلك الأحداث هي إصابة 4 فتيان بينهم طفلان بإصابات مختلفة في حادثة انفجار صاعق لغم قديم في محافظة حجة قبل ثلاثِة أيام، حيث أوضحت الشرطة أن أحد المصابين وجد صاعق اللغم وأخذ بالعبث به مما

ادى إلى انفجاره في أجسادهم. تؤكـد الحملـة الدوليـة لحظـر الألغام الأرضية أنه في عام 2011 قتل تسعة عشر شخصا ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.أما هذا العام 2013م، فقد بلغ عدد الضحايا مائتين وثلاثة وستين مابين قتيل وجريح ضحايا

مسجلين نتيجة الألغام في اليمن.

مابين قتلى وإصابات تركزت في

وقال: خبراء إن الألغام المضادة

تنفجر أدت إلى مقتل و جرح الكثير من الأطفال. وأضافت أن البلاد شهدت في عام 2011، أكثر من 15 حادثة توزعت

وأوضحت اليونيسف أنه خلال العام نفسه، تجاوزت حصيلة الضحايا في الأربعة شهور الأولى فقط لتصل إلى 16 قتيلاً و 24 معاقاً في 20 حادثة. معظم الضحايا من الأطفال الذين يلعبون في الخارج بكثير من الفضول.

وأشارت منظمة اليونيسف إلى أن هناك قرابة 1,750 طفلا في صعدة يعانون من إعاقات خطيرة بسبب العبوات الناسفة من مخلفات الحرب وفقا لجمعية المعاقين في

الألغام الأرضية والأجسام التي لم

الأرضية والأجسام الغريبة.

وقالت منظمة اليونيسف: إن

بترأطراف أطفال بسبب الألغام

للأفراد ما تزال تقتل وتشوه الكثيرين من الأطفال بالمناطق التى تأثرت بالصراع وتدمير الحياة،

ومن المؤسف للغاية أن يسقط العديد من الأطفال ضحية للألغام الأرضية وغيرها من الذخائر التي تشكل تهديدا خطيرا للسكان الذين يعيشون في المحافظات المتضررة من النزاع. ووفقا للجنة الوطنية الألغام فإنه خلال النصف الأول من

هـذا العام، تمكـن المركز من مسـح (152.129.016) مترا مربعا بشكل أولى، تم خلاله تحديد المعلومات الأولية عن حقول الألغام .. وأشار إلى مسح (32.825.000) متر مربع في المستوى الثاني للمسح الفني الذي تقوم به الفرق الفنية والذى بموجبه سيتم تحديد الحجم الحقيقى لحقول الألغام ووضع علامات لحدود حقول الألغام مربعاً، والتي تعد المساحة النهائية

التي سيتم تطهيرها لاحقاً. وأكـد التقريـر أن سرايـا وفصائـل تطهير الألغام التابعة للمركز قامت بتصفِية وتطهير (5.205.543) متراً مربعاً في كل من محافظات (أبين، الضالع ، عمران ،حضرموت، إب و

صعدة) تركزت أغلبها في المناطق العالية ومتوسطة التأثير على حياة المواطنين وممتلكاتهم ومصادر معيشتهم ، فضلاً عن تسليم (9) حقول ألغام بمساحة قدرها (1.364.960) متراً مربعاً للسلطة المحلية بمحافظة أبين في كل من مديريتي زنجبار وخنفر ،الى جانب تدمير (3.315) لغما وقذيفة من مخلفات الحرب وهي الكمية التي جمعت خلال فترة إعداد التقرير

اتساقا مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام. وفيما يتعلق بتوعية المواطنين من مخاطر الالغام أوضح التقرير انه تم نشر التوعية في أوساط (140.989) شخصامن سِكان (786) قريــة وتجمعا سكانيا، هذا في الوقت الذي تم فيه تقديم المساعدة الطبية والعلاجية لـ (750) ضحية، وكذا إجراء الفحوصات من قبل الفرق الطبية لـ (182) ضحية من ضحايا الألغام والعمل على دراسة أوضاعهم وتحديد احتياجاتهم الطبية تمهيدا لعلاجهم وتقديم

الأجهزة التعويضية لهم.

الوطن والمواطن..

التكامل الأمني

الفاعل ويفرز الكثير من المشاكل المواجهة والصعوبات

الملحوظة مهما بلغت درجة الكفاءة واليقظة لدى

لا شك أن القضية الأمنية من أهم القضايا والمهام الواجب توافرها لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية الألغام الأرضية وبقايا المتفجرات .. الألعاب القاتلة والتنموية والمجتمعية وهي بذلك مهمة عامة تتوزع بين كل المؤسسات الحكومية والخاصة وبين الأفراد الملزمين والمواطنين وكل شرائح المجتمع. فاجتزاء هذه القضية والنظر إليها على أنها مسؤولية المؤسسة الأمنية فقط يحدمن كفاءتها ويقلل من دورها



د/ عبدالأله الطلوع

الأفراد المنتسبين للأمن الداخلي. وبهذا المنطق نعتقد أنه من الضروري إيجاد الآلية المناسبة التي تخلط نظرة التكامل الأمني بين مختلف الجهات والمؤسسات والأفراد حكومة أو خاصة ملتحقين بالسلك العسكري أو مواطنين عاديين موظفين وعاملين

وأول ما يجب فعله في تلك الآلية هو نـشر المفاهيم الصحيحة حول الواجب الأمني بين أفراد المجتمع وتحديد الأدوار الضرورية كل في موقعه واختصاصاته والعمل على زيادة الوعي في أوساط الناس بمختلف السبل والوسائل المكنة ..وعقد اللقاءات والدورات وورش العمل اللازمة ..لخلق المزيد من الرؤى الواضحة والمعالجات السليمة والتصورات الهادفة التي تساعد على فهم القوانين واللوائشح الأمنية والتعريف بها وما يلزم الجميع تجاهها لضمان الطمأنينة والسلامة المجتمعية وللحدمن العنف والجريمة من النهب والسرقات وغيرها من المضار والأفات الخطيرة

ولابد أيضاً من دراسة النظرة العكسية لدى البعض ..التي تلقي بتبعات كل المشكلات الأمنية على عاتق رجل الأمن ومعرفة أسبابها المنشئة وتفاصيلها وسلبياتها ..وكيف هي العلاقة بين رجل الأمن مع الآخرين ..ولماذا يتخوف الكثير

من الناس في أداء أدوارهم الأمنية. إن تحقيق قاعدة الأمن للجميع وعلى الجميع ..مهمة في غاية التعقيد لكنها ليست صعبة في نهاية المطاف فالأمر على علاقة وطيدة بنشر الوعبي وتصحيح المفاهيم وتقييم السلوك وإيصال كل القوانين واللوائح الأمنية لأذهان الناس وتحديد ما فيها من الأدوار والتخصصات .. ومنع كافة العوائق والتحديات والحواجز المصطنعة في

ربنا جنّب اليمن الفتن، فأنت القادر على ذلك.